نظرية الأفعال اللغوية بين الدراسات الغربية والتراث العربي
"ظاهرة الخبر والإنشاء نموذجا"

أ/ عابد لزرق
قسم اللغة العربية وآدابها جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعبّاس (الجزائر)
48lazreg@gmail.com

الملخص:

تعدّ هذه الدراسة مقاربة أوّلية ومدخلا نظريّا لما يعرف في المجال التداولي بظاهرة الفعل اللغوي / الكلامي التي اكتسبت وصف النظرية اللغوية بفضل أصولها الفلسفية. فمن خلالها نسعى إلى تسليط الضوء على أهمّ المفاهيم التي تقوم عليها هذه النظرية وكيفية تناولها لأسلوبي الخبر والإنشاء تحديدا، كونهما الأساسَ الذي يرتكز عليه الطرح التداولي لأفعال الكلام، ثمّ البحث عن هذه المفاهيم التداولية وحضور الفعل اللغوي في تراثنا العربي، من خلال التركيز على مقاربة العلماء العرب لهاتين الظاهرتين الأسلوبيتين، ومعانيهما / أفعالهما المتضمّنة فيهما.

وقد توصّلتُ فيها إلى أنّ الأساليب الخبرية والإنشائية في الدراسات العربية القديمة تعدّ المُكافِئ المعرفي لأفعال الكلام في الدراسات التداولية الحديثة، كما أن التقسيمات البلاغية التي وُضعت للخبر وأضربه هي تقسيمات تداولية صريحة، والأساليب الإنشائية غنية بالأغراض البلاغية / الأفعال المتضمّنة في القول، إضافة إلى نتائج أخرى.

الكلمات المفتاحية: فلسفة اللغة - التداولية - الأفعال اللغوية - الدراسات اللغوية - التراث العربي.

Résumé: (La théorie des actes de langage entre les études occidentales et le patrimoine arabe: le phénomène constatif et performatif prototype).

Cette étude est une approche primaire et une introduction théorique à ce qui est connu dans le domaine pragmatique par le phénomène de l'acte du langage / de parole qui a pris la description de la théorie du langage grâce à ses origines philolsophiques. Et à travers laquelle nous voulons illuminer les concepts les plus importants sur lesquels repose cette théorie et sa façon d'aborder les styles constatif et perfomatif principalement, puisqui'ils sont les piliers sur lesquels se base le propos pragmatique des actes du langage, puis faire une recherche sur ces concepts pragmatiques et la présence de l'acte du langage dans notre patrimoine arabe, en se concentrant sur l'approche des savants arabes de çes deux phénomènes stylistiques et leurs sens / leurs actes illocutoires.

Et cette étude a abouti au fait que les styles constatifs et performatifs dans les études arabes anciennes sont considérés comme l'équivalent épistémologique des actes de langage dans les études pragmatiques modernes, ainsi que les partitions rhétoriques qui sont faites pour le style constatif et ses types sont des partitions pragmatiques explicites, et les styles performatifs sont riches de visées rhétoriques / d'actes illocutoires, en plus d'autres résultats.

Mots clés: Philosophie du langage - Pragmatique - Actes de langage - Etude linguistique - Patrimoine arab

تقديم:

تعدّ نظرية أفعال الكلام، أو الأفعال اللغوية، نموذجا صريحا للفكر اللغوي التداولي الحديث القائم على مبدأ الاستعمال اللّغوي، فهي تهدف إلى إبراز أثر المنطوق اللّغوي الذي يترتّب عنه إنجاز حدث اجتماعي معين، ممّا يجعل هذا الفعل جزءا كاملا من التفاعل الاجتماعي[1]. وهي سليلة فلسفة اللغة، أو بالأصحّ فلسفة التحليل اللغوي، فيكفي أنّ مؤسِّسيها الأوائل فلاسفة لغويون، هم على الترتيب جون لانغشو أوستين (John.Langshaw.Austin) وجون سيرل (John.Searle)، وقد أفاد أوستين، تحديدا، من فلسفة التحليل اللغوي، وبالأخصّ من مفهوم "ألعاب اللغة" الذي جاء به الفيلسوف النمساوي "لودفيج فتجنشتاين" في كتابه (تحقيقات فلسفية)؛ أي [فتجنشتاين 2] بعد تحوّله من فلسفة

المنطق، والتي حوى كتابه (رسالة منطقية فلسفية) مجمل آرائه فيها، إلى فلسفة التحليل اللغوي مستفيدا من طروحات الفيلسوف غوتلوب فريجه في مجال الفلسفة التحليلية.

فإذا كانت نظرية أفعال الكلام وليدة هذا المناخ الفلسفي فما الذي قدّمته للبحث اللغوي لحظة نشأتها عند الغربيين؟ وهل في تراثنا العربي منحى تداولي في دراسة الظاهرة اللغوية؟ وهل انتبه الدارسون العرب إلى ظاهرة الفعل الكلامي في اللغة؟ وما المقابل المعرفي لفعل الكلام في هذا التراث الزخم؟

في محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات البحثية نقف بداية عند أبرز ما قامت عليه نظرية أفعال الكلام في الدراسات الغربية الحديثة.

1- أفعال الكلام في الدراسات الغربية:

1.1 - مرحلة النشأة والتأسيس لدى جون أوستين J.Austin: بُنيت دراسة الأفعال الكلامية لدى فيلسوف اللغة الإنجليزي جون أوستين (1911) على فكرة أساسية مفادها أنّ وظيفة اللّغة لا تقتصر على تقرير الوقائع أو وصفها بالصدق أو بالكذب فقط، وإنّما تتجاوز ذلك إلى «...تحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقيّة إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية»[2]، ولهذا تعمّق في إنجاز فلسفة دلالية تهتمّ بالمضامين وبالمقاصد التواصلية الاجتماعية، وتختلف عمّا قدّمه علماء الدلالة اللغويون، وخصوصا البنويّون منهم، فقد كان أوستين يلحّ على القيمة التداولية لعبارات لغوية كثيرة تستخدم في اللغة الإنجليزية، وربّما في كلّ اللّغات، كما أضاف مفهوم القصدية "Intentionnalité" في فهم كلام المتكلّم وفي تحليل العبارات اللغويّة.

وقد تجلّت أفكاره في محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفارد Harvard سنة 1955م، والتي جُمعت في كتاب موسوم بـ: "How to do things with word" أو "كيف ننجز الأشياء بالكلمات"، ونشرت بعد وفاته سنة 1960م.

وأهم ما قام به أوستين هو التمييز بين نوعين من الأقوال:

أ - الأقوال المتمثلة في الأفعال الإخبارية "constative": وظيفتها وصف وقائع العالم الخارجي، ويحكمها مبدأ الصدق والكذب.

ب - الأقوال المتمثلة في الأفعال الإنشائية "performative": تنجز بها الأفعال أو تؤدّى، وهي لا توصف بصدق ولا بكذب، بل يحكمها معيار التوفيق والإخفاق والإنجازية[3].

وتنقسم الأفعال الإنشائية بدورها إلى قسمين:

أ- أفعال إنشائية صريحة "performatifs explicites": وهي تشمل العناصر الدالّة على الإنشاء، وتأتي على شكل الفعل الدالّ على الزمن الحاضر، وهو مرتبط بفاعل مفرد مثل: آمرك، أحذّرك.

ب- أفعال إنشائية غير صريحة، أو إنشائيات أوّلية "primaires performatifs": وتحقيقها يتوقف على عوامل السياق[4].

ويرى أوستين أنّ هذه الأفعال الإنشائية لا تكون موفّقة وناجحة إلا إذا تحققت لها شروط الملاءمة والسياق، «...فإذا لم تتحقق كان ذاك إيذانا بإخفاق الأداء misfire، وشروط قياسية regulative، وهي ليست لازمة لأداء الفعل، بل لأدائه أداء موفقا غير معيب»[5]، وأيّ إخفاق في تحقّقها هو إساءة لأداء الفعل الكلامي ذاته.

هذا؛ وقد توصل أوستين في آخر مرحلة من مراحل أبحاثه في هذا المجال إلى تقسيم الفعل الكلامي الكامل (acte de discours intégral) إلى ثلاثة أفعال فرعية على النحو الآتي:

أ- فعل القول أو الفعل اللغوي acte locutoire: وهو يعني النشاط اللغوي الذي يشمل الفعل الصوتي والتركيبي والدلالي، أي مجرد قول شيء.
ب- الفعل المتضمن في القول acte illocutoire: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي الذي يدل على عمل، حيث يعدّ هذا الصنف أساس النظرية برمتها، وقد اقترح أوستين تسمية الوظائف التداولية المتضمّنة في هذه الأفعال بالقوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة سؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة في محكمة، عقد زواج...إلخ.
ج- الفعل الناتج عن القول acte perlocutoire: وهو فعل الأثر الذي يحدثه الفعل المتضمن في القول لدى السامع أو المخاطب، كالإقناع، التضليل، الإرشاد...إلخ[6].

وبناء على ما ذكر، يمكن القول بأن ما قدّمه أوستين لم يكن كافيا لتأسيس نظرية متكاملة لأفعال الكلام، لكنه كان مناسبا ليصبح نقطة انطلاق ومرحلة تأسيس لها بتحديده لعدد من المفاهيم الأساسية فيها، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي الذي أصبح تصوّرا محوريا في هذه النظرية[7].

ومن ثمّ فقد تعرّضت أفكاره إلى نقد الباحثين من بعده، وبالأخصّ من طرف تلميذه فيلسوف العقل واللغة الأمريكي "جون سيرل" John Searle (1932) الذي رأى أن تقسيم أوستين لم يكن للأفعال الإنجازية "actes illocutoires"، وإنّما للأفعال القواعدية الإنجازية "illocutoires verbes"[8]، كما أنّه شكّك في وجود الأفعال الناتجة عن القول التي أشار إليها أوستين في تقسيمه للفعل الكلامي، ممّا يدعونا إلى عرض أهمّ ما أضافه سيرل لنظرية أفعال الكلام.

2.1 – الأفعال الكلامية عند جون سيرل J.Searl: لقد انصبّ اهتمام سيرل الأكبر على الفعل المتضمن في القول " Acte illocutoire"، وجعله أساسا لتحليله، فقد شكّ في وجود أفعال تأثير بالقول، أو الفعل الناتج عن القول " Acte perlocutoire" بتعبير أوستين، حيث قام بالتمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالفعل المتضمّن في القول في حدّ ذاته، وهو ما يطلق عليه تسمية "واسم القوة المتضمنة في القول" Marqueur de force illoctionaire، وما يتّصل بمضمون العمل، وهو ما يسمّيه بـ"واسم المحتوى القضوي" Marqueur de contenu propositionnel[9].

وبهذا، اقترح سيرل تصنيفا للأفعال الكلامية بديلا عن تصنيف أوستين، استند فيه على عدد من المعايير والشروط، وقد جاء هذا التصنيف في خمسة أبواب هي:

أ- الإخباريات Assertifs: والغرض الإنجازي فيها هو وصف المتكلم واقعة معينة من خلال قضية ما proposition، وأفعال هذا الصنف كلها تخضع لمعيار الصدق والكذب، واتجاه المطابقة فيها يكون انطلاقا من الكلمات إلى العالم "words-to-word"، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في النقل الأمين والتعبير الصادق للواقعة.

ب- التوجيهات Directifs: وغرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معين، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات "word-to-words"، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في الرغبة الصادقة، ويدخل في هذا الصنف الأمر، والنصح، والاستعطاف والتشجيع.

ج- الالتزاميات Promissifs: وغرضها الإنجازي هو التزام المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل، واتجاه المطابقة فيها يكون من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو القصد intention، ويدخل في هذا الصنف الوعد، والعهد، والوصية...إلخ.
د- التعبيريات Expressifs: وغرضها الإنجازي هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص، وليس لهذا

الصنف اتجاه مطابقة، فالمتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم، ولا العالم مطابقا للكلمات، ويدخل في هذا الصنف الشكر، والتهنئة، والاعتذار، والمواساة...إلخ.

هـ- الإعلانيات Déclarations: والسمة المميّزة لها أن أداءها الناجح يتمثّل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، فإذا أدّيت، مثلا، فعل إعلان الحرب أداء ناجحا فالحرب معلنة. وثمّة سمة أخرى مميزة لها، وهي أنها تحدث تعبيرا في الوضع القائم، فضلا عن أنها تقضي عرفا غير لغوي، واتجاه المطابقة فيها يكون من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، ولا تحتاج إلى شرط إخلاص كما في الالتزاميات مثلا[10].

ويتّضح من خلال هذه التصنيفات تركيز سيرل على ربط اتجاه المطابقة بالأفعال الإنجازية، فقد تكون موجهة من القول إلى العالم، أو من العالم إلى القول، أو يكون اتجاه المطابقة مزدوجا، كما قد يكون خاليا من المطابقة كما في الأفعال التعبيرية[11].

وقد رأى سيرل أنّ إنجاز هذه الأفعال يتّم من خلال أفعال فرعية هي:

1- فعل التلفظ (الصوتي والتركيبي).

2- الفعل القضوي (الإحالي والإسنادي).

3- الفعل الإنجازي (إنجاز أعمال متضمنة في القول).

4- الفعل التأثيري (الأثر الحاصل نتيجة عمل ما يُرصَد في سلوك المخاطب وفعله وفكره)[12].

3.1 - الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة عند سيرل:

ميّز جون سيرل بين نوعين من أفعال الكلام:

1- فعل كلامي مباشر "Acte de langage direct" الذي تتطابق قوته الإنجازية مع مراد المتكلم، فيكون ما يقوله مطابقا لما يعنيه.

2- فعل كلامي غير مباشر "Acte de langage indirect"، الذي تخالف قوته الإنجازية مراد المتكلم[13].

ويوضح الفعل الإنجازي غير المباشر من خلال المثال الآتي: (يقول الرجل لرفيق له في الطاولة: هل تناولني الملح؟).

فالمتلفظ بهذه الجملة لم ينجز فعلا كلاميا واحدا، بل أنجز فعلين كلاميين، فمن خلال إنجازه لفعل الاستفهام أنجز فعل الالتماس أيضا. ويسمّي سيرل الأوّل فعلا ثانويّا "acte illocutoire secondaire"، والثاني فعلا أوليّا " acte illocutoire primaire"[14]. فقد تمثلت القوة الإنجازية الأصلية للفعل في الاستفهام الذي يحتاج إلى جواب، ودليله أداة الاستفهام "هل" التي تتصدر الجملة، غير أن قصد المتكلم ليس الاستفهام، وإنّما هو طلب مهذّب يؤدّي معنى فعل إنجازي آخر مباشر هو "ناولني الملح"[15].

ويتعمّق سيرل في بحث الأفعال الكلامية غير المباشرة، حيث بيّن أن معنى التلفظ يختلف عن معنى الجملة من خلال عرضه للحالات الآتية:

- الحالة الأولى: تلفّظ المتكلم بجملة مختلفة عمّا يريد قوله، وهذه حالة الاستعارة "Métaphore".
- الحالة الثانية: تلفظ المتكلم بجملة ولكنه يريد قول عكسها، وهذه حالة السخرية "L'ironie".
- الحالة الثالثة: تلفّظ المتكلم بجملة يريد معناها بالإضافة إلى معنى آخر، كما في حالة الاستلزامات الحوارية.

- الحالة الرابعة: تلفّظ المتكلم بالجملة حين يريد أن يقول ما تعنيه هذه الجملة حرفيا بالضبط، وهذه الحالة المحدودة يسميها جون سيرل بالمعنى الحرفي "Sens littérales" للجملة؛ أي الفعل الكلامي المباشر[16].

وبهذا، يكون المعنى الحرفي هو من خصائص الجملة وهو فعل كلامي مباشر، أمّا المعنى التهكّمي والاستعاري والاستلزام الحواري، فهي أفعال كلامية غير مباشرة تدخل ضمن خصائص التلفظ بالجملة[17].

إنّ الهيئة التركيبية لهذه الأفعال الإنجازية غير المباشرة عند سيرل لا تدلّ على زيادة في المعنى الإنجازي الحرفي، وإنما الزيادة فيما أطلق عليه اسم "معنى المتكلم"[18]، فالجهاز النظري المطلوب لتفسير الجزء غير المباشر لأفعال اللغة يقوم على المبادئ العامة للتعاون العرفي بين المتكلّم والمستمع، كما قعّد غرايس لذلك، وعلى خلفية إخبار متقاسمة بين المتكلم والسامع تجعل الفعل الكلامي ينزاح من إنجازيته المباشرة إلى إنجازية أخرى غير مباشرة[19].

وبهذا فقد كان لأعمال "أوستين" و"سيرل" أهمية بالغة في تطور دراسة الأفعال الكلامية وقيامها كنظرية تُعنى بدراسة الكلام بوصفه نوعا من الفعل الإنساني.

هذا باختصار عن نظرية أفعال الكلام عند الغربيين، ولا يخفى على الباحث في هذا الميدان أنّ التراث العربي والدراسات اللّغوية العربية القديمة قد تضمّنت بوادر هذه النظرية، وسيكون التركيز فيما يلي على تجليات أفعال الكلام في هذا التراث اللغوي البلاغي من خلال الخبر والإنشاء بوصفهما أبرز ظاهرتين بلاغيتين أسلوبيتين جسّدتا هذا الفكر التداولي.

2 - تجليات أفعال الكلام في التراث العربي من خلال ظاهرتي الخبر والإنشاء: تناول العلماء الخطاب القرآني والسنة النبوية الشريفة بالدراسة والتفسير، فنشأت علوم مختلفة، في اللغة والبيان والبلاغة والتفسير...، اهتمت كلّها بدراسة اللغة ومعانيها في المقام الأوّل، فقد اشترط العلماء، قديما، على من يريد الخوض في التفسير أن يكون متبحّرا في علوم اللغة، إذ لا تغني المعرفة اليسيرة بأدواتها لمن يتصدّى لهذا الباب، لأنّ كلّ الإشكالات والتأويلات المرتبطة بالنصوص القرآنية هي مسائل لغوية في المقام الأوّل تتبعها مسائل أخرى.

وقد توسعت دائرة البحث اللّغوي لتشمل الجانب الاستعمالي للغة بوصفه العنصر الأساسي في أيّ عملية تواصلية، ويكفي شاهدا على ذلك «أنّ استعمال اللغة عند العرب كان هو مصدر التقعيد في أغلبه، كما كان هو مصدر جمع المادة اللّغوية، وذلك ضمن حدود مكانية وأخرى زمانية»[20]، بحيث أُهمل اللفظ غير المستعمل لصالح المستعمل المتداول.

هذا ما جعل بعض المباحث اللّغوية في تراثنا العربي تنماز عن غيرها بشيء من معالم المنهج التداولي الحديث، خاصة تلك الدراسات التي ركزّت على استعمال اللغة داخل السياق، والتي «عُنِيَت بالمقام وما يتصل به من قرائن غير لفظية تشمل منزلة المتكلم والسامع وعلاقة كل منهما بالآخر، وحالة كل منهما النفسية والذهنية، وحركاته الجسمية، وسكونه، والبيئة المكانية التي تشهد الحدث اللّغوي وجمهور المشاركين فيه»[21]، فالاستعمال ومراعاة المقام وحال المتكلّم كانوا دوما من صلب اهتمام دارسي اللغة العربية على مرّ الأزمنة.

كما اهتم العلماء العرب بالبحث في معاني الكلام، وأغراضه، وطرق الإفادة به، حيث تجلى هذا الاهتمام في قيام علم المعاني، الذي اختص «بمعرفة أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»[22]، ومراعاة أحوال المخاطَبين. وقد ضمّ علم المعاني أهم الظواهر الأسلوبية ممثّلة في ظاهرة الخبر والإنشاء، أو قانون الخبر والإنشاء بتعبير "أبي يعقوب السكّاكي" (ت

626هـ) في كتابه مفتاح العلوم، والبحث المتأنّي المتعمّق في تراثنا وفي الدرس اللغوي العربي القديم يجد أنّ هذه الظاهرة، و«من الجانب المعرفي العام - مكافِئة لـ: مفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين»[23].

ولم تقتصر دراسة أسلوبي الخبر والإنشاء على البلاغيين والنحاة فحسب، بل اعتنى بالبحث فيهما علماء المنطق إلى جانب الأصوليين، وقد اختلفت دوافع بحثهم في هذه الظاهرة الأسلوبية كما يشرح ذلك الباحث "مسعود صحراوي"[24]. فالفلاسفة والمناطقة استبعدوا التراكيب غير الخبرية، ولو كانت دّالة ومفيدة، وقصروا تحليلاتهم على الخبر وحده، لأنّ البحث فيه هو الذي يهمّ المنطقي، ولكن بعد أن ميّزوه عن الإنشاء بتدقيق شديد. وسبب اقتصارهم على التركيب الخبري أنّهم يرونه النافع وحده في العلوم. أمّا الأصوليون والفقهاء فقد تميّز بحثهم للظاهرتين الأسلوبيتين معا برؤية تداولية محكومة بآلية "البعد المقاصدي"، واتخذوا من البحث فيهما أداة لاستنباط الأحكام والقواعد الشرعية.

1.2 - دراسة الخبر والإنشاء عند العلماء العرب: توصّل العلماء العرب إلى ظاهرتي "الخبر والإنشاء" بعد محاولاتهم المتعددة لتقسيم الكلام حسب إفادته في الاستعمال، فمنهم من جعله "خبرا وطلبا"، مثلما قام به السكاكي[25] وابن سينا[26] (ت 427هـ)، ومنهم من قسّمه إلى أمر، ونهي، واستخبار، وتعجّب، وتلهّف، وتمنٍّ، وترجٍّ، ودعاء، كما فعل الأصوليون، ومنهم من أضاف عليه أقساما أخرى، ثمّ انتهت تلك التصنيفات كلّها، وبالإجماع، إلى انقسام اللفظ المفيد إلى خبر وإنشاء، ومن بينهم الخطيب القزويني (ت 739هـ) الذي بيّن ذلك في قوله: «ووجه الحصر أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إمّا يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر، والثاني الإنشاء»[27].

ويتّضح من خلال هذا الشاهد أنّ القزويني قد جعل من النسبة الخارجية للكلام مقياسا لتحديد نمطه، إذ تعدّ من بين المعايير التي عوّل عليها الدّارسون العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء، وبالتالي تحديد مفهوم كل منهما. أمّا أهم معيار فقد تمثّل في احتمال الخبر لمقياسَيْ الصدق والكذب وعدم احتمال الإنشاء لذلك، حتى أنّ السكاكي جعله «لازما مشهورا يفترقان به»[28].

وتعاقب العلماء بعد ذلك في وضع المقاييس التمييزية بينهما، وقد تداخلت في أبحاثهم اللغوية أدوات التحليل المنطقي بأدوات التحليل التداولي بشكل جعل الفصل بينهما أمرا صعبا[29]، وفق خصوصيات كل مرحلة علمية ومنظور كل باحث، وقد كان حضور المعايير والأدوات التداولية متفاوتا في كتبهم، «فمنهم من اهتم بها اهتماما خاصا كما (...) عند معظم الأصوليين، ومنهم من جعلها قرينة مساعدة كما في بعض مؤلفات البلاغيين والنُّحاة»[30].

ويمكن حصر أهم هذه المعايير التميزية، بشكل موجز، في النقاط الآتية[31]:

1- معيار الصدق والكذب المذكور سابقا.
2- مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية أو عدم مطابقتها في الكلام الخبري.
3- إيجاد النسبة الخارجية، فالإنشاء توجد نسبته الخارجية، خلافا للخبر الذي يصفها.
4- مراعاة قصد المتكلم الذي يسهم في دلالة الكلام على الخبر أو الإنشاء. (هذا المعيار هو أقرب تصنيفاتهم إلى الدرس التداولي الحديث).
5- تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس، فالواقع الخارجي للخبر سابق على النسبة الكلامية، أمّا بالنسبة للإنشاء فهو لاحق له.

ويقدّم مسعود صحراوي تصورا لمفهومي الخبر والإنشاء مفاده أنّ الخبر هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا، والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلي الذي لا يطابق النسبة الخارجية، بل حريّ به هو أن يتسبّب في وجودها[32].

ويبدو أنّ هذا التصور مبنيّ على اعتبارات تداولية محضة، ذات أهمية في العملية التواصلية المعتمدة على استعمال اللغة وإفادة المستمع بالخطاب المكتمل، وقصد المتكلم من الكلام الذي يتجسد في الإخبار عن الفعل الكلامي أو وصفه، وإنشائية هذا الفعل الذي لم يكن له واقع خارجي، بل هو الذي يوجده وينجزه.

2.2 - الخبر في الدراسات اللغوية العربية: إنّ اختلاف معاني الكلام وتعدّدها أدّى بالدارسين العرب إلى تقسيم الخبر وفق أسس متباينة بتباين مقاصد المتكلمين وطرق إفادتهم للسامعين والمؤوّلين للخطاب التبليغي في سياقات ومقامات مختلفة. وقد سبقت الإشارة إلى أن البلاغيين قد حصروا الخبر في الكلام الصادق والكاذب، وعليه عرّف النظّام (ت 231ه) الصدق «بأنّه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صوابا أم خطأ، والكذب عدم مطابقة حكمه له»[33].

وقد ذهب بعض اللّغويين والأصوليين مذهبا آخرا في تصنيف الخبر بإضافتهم صنفا ثالثا له، وهو الذي لا يكون صادقا ولا كاذبا، ومن بينهم الجاحظ الذي زعم أنّ الخبر ثلاثة أقسام: صادق وكاذب، وغير صادق ولا كاذب، «...لأن الحكم إمّا مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه، وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه، فالأول- أي المطابق مع الاعتقاد- هو الصادق، والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد- هو الكاذب-، والثاني، والرابع- أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد، كل منهما ليس بصادق ولا كاذب»[34]. ويتّضح من خلال هذا النص أن الجاحظ وقف في تقسيمه على أساسين هما: مطابقة الواقع للكلام، واعتقاد المتكلم وقصده.

أمّا الغزالي (ت 505ه) فقد جعل الأخبار ثلاثة أقسام: القسم الأوّل ما يجب تصديقه، كالأخبار المتواترة، وما أخبر الله عنه، وما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام به، وما أجمعت عليه الأمة. والقسم الثاني ما يعلم كذبه، كمن أخبر عن الجمع بين الضدّين أو إحياء الموتى في الحال. أمّا القسم الثالث مالا يعلم صدقه وكذبه، فيجب التوقف فيه[35].

ويبدو أنّ التصنيفات التي قدمها العلماء العرب القدامى تتقارب مع ما سعى جون أوستين جاهدا لإثباته والعديد من فلاسفة اللغة الغربيين، وهو أنّ من الكلام ما لا واقعَ له يطابقه أو لا يطابقه، ولا يوصف بصدق ولا كذب، ومن ثمّ الوصول إلى الفكرة المحورية التي كانت المنطلق إلى وضع هذه النظرية، وهي أن من الكلام ما يكون فعلا أو إيقاعا لفعل بلفظ يقارنه في الوجود[36].

3.2 - فائدة إلقاء الخبر والأفعال الكلامية المترتّبة عنه: لمّا كان قصد المتكلم من الخبر التعبير عن أغراضه، فقد حدّد البلاغيون غرضين أساسيين من إلقاء الخبر هما: إفادة المخاطَب بالحكم، ويسمى هذا فائدة الخبر. أو إفادته أن المتكلم عالم بالحكم، ويسمى لازم فائدة الخبر.

وكثيرا ما يتمّ إيراد الخبر لخلاف هذين المقصدين، ولتحقيق بعض الأغراض البلاغية التي تستفاد من سياق الكلام، ومن ذلك إظهار الحسرة والحزن، أو إظهار الضعف والخشوع والخضوع، كقوله تعالى حكاية عن نبيّه زكريا عليه السلام: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾ (سورة مريم، الآية: 04)، أو حثّ الهمم وتحريك النفوس، كقوله تعالى: ﴿**فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً**﴾ (سورة النساء، الآية:

95)، كما يراد بالخبر أغراض أخرى كالنصح والإرشاد، أو المدح، أو الهجاء، أو الفخر، أو الرثاء، أو إظهار الضعف والحزن، أو التوبيخ والإنكار[37].

وقد اهتمّ البلاغيون بكيفية إلقاء المخاطِب الخبر مراعاة لاختلاف أحوال المُخاطَب حال التلقّي، إذ إنّ وضعيته وأحواله تسهم مساهمة فعّالة في فهم المقصد فهما جيّدا، وأداء الخطاب أداء فعّالا تبليغيّا، وتحديد نوعية الكلام المُرسَل من المتكلم[38]. فإن كان غرض المُخبر إفادة المُخاطَب أحد الغرضين؛ فائدة الخبر أو لازم الفائدة، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن استغنى عن مؤكّدات الحكم، وسُمِّي الخبر هنا "**ابتدائيّا**". أما إذا ألقاها إلى طالب لها، مُتردّدٍ في حكمها، استحسن تقويتها بمؤكِّد من المؤكّدات حتّى يزيل عن المخاطَب تردّده، كنحو "لزيد عارف" بلام التوكيد ، أو "إنّ زيدا عارف" بالحرف إنّ، وسُمِّي هذا الخبر: "**طلبيّا**". وإذا ألقاها إلى منكر لما ما في الجملة، وجب تأكيدها بمؤكّدين فأكثر بحسب درجة الإنكار، كنحو: "إنّي لصادق" لمن ينكر ولا يبالغ في إنكاره، و"إنّي والله لصادق" لمن يبالغ في إنكاره، ويسمى هذا النوع من الخبر: "**إنكاريّا**"[39].

ومن أمثلة الخبر الإنكاري الآيات من سورة يس، والمعروفة كمثال بارز في هذا الباب، وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُون، قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُون، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُون**﴾ (سورة ياسين، الآية: 14، 15، 16). فلمّا كان الإنكار والإصرار على التكذيب واضحا قال القرآن في الثانية: ﴿**إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُون**﴾.

وقد وصف مسعود صحراوي هذا التقسيم بالتداولي القوي والصريح لقيامه على ملاحظة مقتضى الحال ومراعاة الموقف النفسي من حال السامع تجاه ما يخبَر به، واضطرار المتكلم إلى تعديل الكلام والتصرف فيه حتى يلائم المقام وحال السامع أثناء إلقائنا للخبر إليه، وحتّى يؤدّيَ الكلامُ وظيفتَه التواصلية الإبلاغية[40].

أمّا بمعايير جون سيرل فيكمن الفرق بين أضرب الخبر الثلاثة فيما سمّاه "**درجة الشدّة للغرض المتضمن في القول**"، وذلك لتشابه بعض الجمل الخبرية في الغرض المتضمن في القول واختلافها في درجة الشدّة والتأثير (الإنجاز)، والتي يقابلها عند البلاغيين العرب التقسيمات السابقة: الابتدائي، والطلبي والإنكاري. وضرب لذلك الفرق مثالا من خلال جملتيين مختلفتين في الشدّة هما: (أُقسم أن بيل سرق المال)، و(أظنّ أن بيل سرق المال)[41].

وقد يلقي المتكلم خبره بصورة تخالف ما يقتضيه الظاهر ليوافق ما يقتضيه المقام، فيُنزل خاليَ الذهن منزلة المتردّد أو المنكر، أو ينزل غير السائل منزلة السائل، كقوله تعالى: ﴿**وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾ (سورة هود، الآية: 37). فالمخاطَب هنا، وهو سيدنا نوح عليه السلام، ليس مترددًا في مضمون إفادة الجملة ﴿**إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾، فنُزِّل لهذا منزلة المتردّد السائل وأُلقي إليه الخبر مؤكَّدا ليجيب عمّا أثير في نفسه. كما قد يُنزَّل غير المُنكِر منزلة المنكِر إذا ظهرت عليه علامة من علامات الإنكار، أو العكس، بإنزال المنكر منزلة غير المنكر[42].

4.2 - الإنشاء في الدراسات اللغوية العربية: اجتمع لدى جمهور العلماء العرب تقسيمُ الإنشاء إلى قسمين اثنين: إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي. والطلبيّ كما حدّده الخطيب القزويني ما «يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل»[43]، وهذا لأنّ لفظه يسبق معناه وأثره في الواقع. وتتمثل أساليبه في خمس صيغ شهيرة هي: الأمر، والنهي، الاستفهام، والتمنّي، والنداء.

فبهذه الصيغ يُنشِئ المتكلم فعلَ الطلب معبّرا عن قصده وغرضه الذي يريد إيصاله إلى المخاطَب، وذلك وفق المنزلة التي يتبوّأها المخاطِب (المتكلِّم) أوّلا ثمّ وفق مكانة المخاطَب، لأنّ «منزلة المتكلّم مقارنة بمنزلة المخاطَب هي التي تصبغ "الطلب" بصبغة خاصة ويؤدي بها اللفظ غرضا خطابيّا خاصّا ووظيفة تواصلية معينة»[44].

وفيما يلي شرح لبعض هذه الصيغ[45]:

- أسلوب الأمر: وبه يُطلب به حصول الفعل على سبيل التكليف والإلزام باستعلاء؛ أي أنّ الطلب فيه صادر من الأعلى إلى الأدنى. ويتمّ الأمر بأربع صيغ هي: فعل الأمر الصريح، والفعل المضارع المقرون بلام الأمر، واسم فعل الأمر، نحو: "صَه" بالسكون معناه دعْ حديثك هذا، وبتنوين التنكير بمعنى اسكت عن كلّ حديث، و"مه" معناه اكْفُف، والمصدر النائب عن فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿**وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ (سورة النساء، الآية: 36)؛ بمعنى: أحسنوا إليهما.
- أسلوب النهي: ويُطلب به الكفُّ عن الفعل على جهة الاستعلاء والإلزام، حيث يكون النهي صادرا عن جهة عُليا مُنْهِيَة إلى جهة دنيا مَنْهِيَّة، وله صيغة واحدة وهي الفعل المضارع المقرون بـ "لا" الناهية، كما في قوله تعالى في الآية من سورة الإسراء: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا**﴾ (سورة الإسراء، الآية: 31).

ويبدو الاهتمام الكبير للدارسين العرب بأسلوبي الأمر والنهي واضحا من خلال مؤلفاتهم، خاصة عند الأصوليين الذين اعتمدوا عليهما في استنباط الأحكام الشرعية، والتميّز بين الحلال والحرام «التي تعتبر مقصدهم وهدفهم الأسمى من علمهم وقراءتهم»[46]، كون غالبية التشريعات الدينية وردت في الخطاب القرآني بهذين الصيغتين.

- أسلوب الاستفهام: يُطلب به العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.
- أسلوب التمني: يُطلب به أمر تحبه النفس وتميل إليه وترغب فيه، ولكنه لا يرجى حصوله إمّا لكونه مستحيلا أو لكونه بعيدا لا يُطمع في نيله. والأداة الموضوعة له هي "ليت". وقد ينجز بألفاظ أخرى كأدوات الاستفهام نحو: هل، ومتى، وحروف التنديم والتحضيض وهي: ألا، ولولا، ولوما..[47].
- أسلوب النداء: يَطلبُ به المتكلم إقبال المُخاطب عليه بحرف من حروف النداء نائب عن كلمة "أدعو"، والغاية منه لفت انتباه المنادى إلى أمر مهمّ ليصغي إليه، لذلك غلب عليه أن يليه أمر أو نهي أو استفهام أو إخبار بحكم شرعي، كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنْذِرْ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾ (سورة المدثر، الآية: 1، 2، 3).

هذا، وتكمن أهمية الأساليب الإنشائية الطلبية في المعاني البلاغية التي تفيدها من خلال السياقات المختلفة والقرائن الحالية، والتي اعتبرها اللّغويون والنحاة "معانِيَ مجازية"، لكنّها أيضا أفعال كلامية تُؤدّي أغراضا خطابية ووظائف تواصلية معينة يحكمها مبدأ "الغرض" أو "القصد" الذي يهدف إليه المتكلم[48]، وفيما يلي بعض من هذه الأغراض.

5.2 - الأفعال المتضمنة في أساليب الإنشاء الطلبي: يُطلب بأساليب الإنشاء الطلبي معانيها الأصلية، وقد تأتي بصيغها الأصلية لتخالف ما يقتضيه الظاهر فتفيد معانِيَ بلاغية تُفهم من سياق الكلام وقرائنه الحالية، لتُجسدَ أغراضا و"وظائف تواصلية إبلاغية"، أو "أفعالا متضمنة في القول" بتعبير التداوليين[49].

وفيما يلي بعض الأفعال المتضمنة في أساليب الإنشاء الطلبي[50]، حيث يأتي الأمر بصيغته الأصلية متضمنّا معانِيَ مختلفة منها: ما يفيد الإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾

(سورة البقرة، الآية: 187). وما يدلّ على التعجيز، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ (سورة البقرة، الآية: 23). وما يفيد التمني، نحو قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ**﴾ (سورة المؤمنون، الآية: 107). وما يفيد الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي**﴾ (سورة طه، الآية: 25). وما يدلّ على النصح والإرشاد، في مثل قوله تعالى: ﴿**يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ...**﴾ (سورة لقمان، الآية: 17). ويُضاف إلى هذه المعاني البلاغية التحقير، والإكرام، والحثّ، وغيرها من المعاني التي تحدّدها المقامات والسياقات المختلفة للكلام.

وقد لا يُطلب بأسلوب النهي الكفُّ عن العمل فقط، ويُراد به، مثل الأمر، معانٍ كثيرة منها: الدعاء، في مثل قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا...**﴾ (سورة البقرة، الآية: 286). والالتماس، في مثل قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي...**﴾ (سورة طه، الآية: 94). والتهديد، نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ، لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ (سورة التوبة، الآية: 66). والتحقير والإهانة، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ**﴾ (سورة المؤمنون، الآية: 108). بالإضافة إلى معانٍ أخرى مثل التمني، والتوبيخ، والتيئيس، والدّوام....إلخ، وغيرها من الأغراض التي يتضمّنها أسلوب النهي.

كما تتولد عن صيغة الاستفهام معانٍ بلاغية كثيرة منها: الإنكار التوبيخي والتكذيبي في مثل قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا**﴾ (سورة الكهف، الآية: 37). والاستبطاء، في مثل قوله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا...**﴾ (سورة البقرة، الآية: 214)، حيث تظهر الآية الكريمة معاناة الأمم السابقة وطول صبرهم على الابتلاء حتى مجيء الفرج، ومثل ذلك أن يصوّر الصائم في يوم حارّ حاله وترقّبه لوقت الإفطار بقوله: متى يؤذّن المغرب؟ مع أنّه على علم بوقته. والاستبعاد وهو تقريبا عكس الاستبطاء، وهو عدّ الشيء بعيدا غير متوقّع حدوثه، كما في قوله تعالى: ﴿**بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ، أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ**﴾ (سورة ق، الآية: 2-3)، حيث يستبعد الكفار البعث وينكرون وقوعه عبر الاستفهام. والأمر والحثّ على الفعل، مثلما يحثّ تعالى على التذكّر والتدبّر في القرآن في قوله: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**﴾ (سورة القمر، الآية: 17). والتهويل، كأنّ يكشف الله تعالى عن أهوال يوم القيامة عبر الاستفهام الوارد في مطلع سورة الحاقّة عندما يقول: ﴿**الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ**﴾ (سورة الحاقة، الآية: 1-3). ويُضاف إلى هذه الأغراض الاستفهامية، التهكّم، والوعيد، والنفي، والتشويق....إلخ، وغيرها من المعاني المتضمنة في أسلوب الاستفهام.

كما أنّ لأسلوب النداء معانِيَ كثيرةً تُضاف إلى طلب الإقبال والالتفات، وتُفهم كلّها من سياق الكلام، ومنها: الإغراء في مثل قول أحدهم لمظلوم: يا مظلوم تكلّم. والاستغاثة، كقولنا «يا الله، يا مغيث». والنُّدبة، وتستخدم فيها أداة النداء "وا" مثل (وا رأساه)... ويُضاف إلى ما ذكر من معانٍ: التعجب، والزجر، والوعيد، والتحسر، والتّحزن...إلخ، وغير ذلك من الأغراض التي يتضمنها أسلوب النداء.

وبناء على ما سبق ذكره، يتّضح لنا أنّ الأساليب الإنشائية الطلبية تفيض بالمعاني البلاغية، فضلا عن صيغها الصريحة التي تمثِّل الهدف الأساسي للمتكلم، ولأن أحوال التواصل متعددة متباينة تعدّدت تلك المعاني لتوافق جلَّ الظروف والملابسات المقامية، فتشكّلَ أفعالا متضمنة في القول بالمفهوم التداولي ونظرية أفعال الكلام.

6.2 - الإنشاء غير الطلبي وبعض الأفعال المتضمنة فيه:

يتضمن الإنشاء غير الطلبي عند العلماء العرب كل الأساليب التي لا تستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب[51]، والتي تأتي في صيغ متعدّدة، نذكر منها:

- المدح والذم: ويَتِمَّان بألفاظ خاصة منها: نعم، بئس، وحبذا، ولا حبذا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ**﴾ (سورة الذاريات، الآية: 48). وقوله أيضا: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ (سورة الجمعة، الآية: 26).

إنّ الدافع إلى مدح الشيء راجع إلى جودته حاصلة فيه، ويقاس عليه ذمّ الشيء لرداءة حاصلة فيه، وفي هذا يوضّح مسعود صحراوي أن دور المتكلم ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة فيهما، بل هو تحسين حسن الممدوح في المدح، وتقبيح قبح المذموم في الذّم بالألفاظ المذكورة آنفا، معتبرا هذين الأمرين شرطين مُعدَّين لكل من المدح والذّم، وذلك بتطبيق معايير سيرل الذي يشترط ظروفا تداولية معينة لنجاح الفعل الكلامي[52].

- التعجّب: وهو تفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضربه في وصف من الأوصاف[53]. وعرّفه الشريف الجرجاني (ت 816هـ) بأنّه «انفعال يحدث في النفس عمّا خفي سببه»[54].

وللتعجب صيغتان قياسيتان هما: "ما أفعله" و"أفعل به"[55]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا**﴾ (سورة الكهف، الآية: 26). وله أيضا صيغ سماعية منها: "يا له"، "لله درّك"، "سبحان الله"، وكلمة "عجب" ومشتقاتها، و"كم" التعجبية، وبعض الصيغ الأخرى التي يراد بها التعجب[56].

وقد اشترط المبرد في "المتعجب منه" أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة فنقول مثلا: «ما أحسن زيدا ورجلا معه! ولولا قولك: "معه" لم يكن للكلام معنى، وذلك أنّك إذا قلت: ما أحسن رجلا! بالتنوين، فليس هذا ما يفيد به السامع شيئا لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس من هو كذا كثير»[57].

- القسم: هو إنشاء الحلف واليمين تعبيرا عن صحة ما يعتقده المتكلم وتأكيدا لذلك، ويكون بأحرف هي: الباء، وهي الأصل في أحرف القسم، بالإضافة إلى الواو، والتاء، واللّام، كما يتم يأتي أسلوب القسم صريحا بالفعل"أقسم"، أو ما في معناه مثل: "أحلف"[58]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ**﴾ (سورة الأنبياء، الآية: 57).
- التكثير:

وهو أن ينشئ المتكلم استكثارا أو تقليلا لعدد من شيء، مستعملا "رُبّ" أو كم الخبرية للتعبير عن الكم[59]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾ (سورة البقرة، الآية: 249).

- الترجي: وهو طلب أمر قريب الوقوع، فإذا كان الأمر مكروها حُمِّل الترجي معنى الإشفاق، والأصل فيه أن يكون بلعلّ وعسى، وقد يأتي بغيرها، كليت واخلولق وحرى، مثل قوله تعالى: ﴿**فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ**﴾ (سورة المائدة، الآية: 52).

- صيغ العقود والمعاهدات: وهي ما ينشئ بها المتكلم عقودا أو معاهدات، كعقود البيع والزواج والمعاملات...وغيرها، وتجسِّد هذه الصيغ عند الباحيثين المعاصرين أهم جانب في ظاهرة الأفعال الكلامية، إذ يرى مسعود صحراوي أنها أهم مظهر "للأفعال المتضمنة في القول"، وأقوى نقطة يُرتكز عليها في إثبات حضور ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي وبحث العلماء العرب فيها، وقد أشار إلى ذلك أوستين في محاضراته وألحّ عليها تحت ما سمّاه بـ "أفعال التعهّد والعقود" وعدّها أهم الأفعال المتضمّنة في القول، وما تبقّى من هذه الأفعال قام جون سيرل بعده بالتوسّع فيه وفي النظرية عموما[60].

غير أنّ الملاحظ، من خلال موروثنا البلاغي، هو قلّة الاهتمام بصيغ وألفاظ العقود والمعاهدات، وحجّة البلاغيين في ذلك أنّ هذه الصيغ، وجلّ أساليب الإنشاء غير الطلبي، هي في الأصل أخبار نُقلت إلى معاني الإنشاء، كما أنّها لا تُستعمل إلاّ في معانيها التي وُضعت لها، خلافا لأساليب الإنشاء الطلبي التي قد ترد ويراد بها غير معانيها، فتتولَّد عنها بحسب القرائن والسياق معانٍ بلاغية متعددة[61]، لذلك قلّت في أساليب الإنشاء غير الطلبي الأفعال المتضمّنة في القول، بتعبير أوستين، مقارنة بأساليب الإنشاء الطلبي.

هذا؛ وقد تميّز الأصوليون عن غيرهم في دراسة صيغ العقود والمعاهدات وذلك لكثرة بحوثهم في المعاملات الاجتماعية التي تحدث بين الناس، حيث لا تتم هذه المعاملات إلاّ بالفعل الكلامي المناسب، كنطق البائع للفظة "بعتك" ليُنشِئ حكم البيع، والأمر نفسه يستلزمه مقام الزواج، ومقام الطلاق، ومقام الفسخ وغيرها من المقامات التي تستلزم كلّها ألفاظا تنجز عنها أحكام وأفعال كلامية معيّنة[62].

خاتمة:

من خلال ما سبق تتّضح لنا خلاصة عامة للبحث مفادها أنّ الدراسات التي تناولت الظاهرة اللغوية في تراثنا العربي كانت ذات منحى تداولي صريح، وبالأخصّ من خلال الاعتبارات المقامية التي وضعها البلاغيون والأصوليون في حسبانهم وهم يدرسون أصناف الكلام وطرق التعبير وأساليبه، ومراعاة الموقف التواصلي المرتبط بمقاصد المتكلم وحال المخاطَب أثناء تلقّيه الكلام، وما يحيط بالخطاب من ظروف خارجية تُسهِم إسهاما مباشرا في خروج الأسلوب الخبري أو الإنشائي عن أغراضه الحقيقية إلى أغراض بلاغية أخرى هي اليوم أفعال كلامية حقيقية من منظور الدرس التداولي الحديث. ناهيك عن نتائج بحثية أخرى منها:

- أنّ نظرية أفعال الكلام وُلِدت من رحِم الدراسات الفلسفية، وبالأخصّ من فلسفة التحليل اللغوي كما هو الشأن عند مؤسّسيها الأوائل؛ جون أوستين وجون سيرل.
- قام أوستين بالتأسيس لنظرية أفعال الكلام مميّزا بين نوعين من الأقوال؛ أقوال متمثّلة في الأفعال الإخبارية وأخرى إنشائية، إضافة إلى تقسيمه للفعل الكلامي إلى فعل القول والفعل المتضمن في القول والفعل الناتج عن القول.
- تطوّرت أفعال الكلام كثيرا مع جون سيرل بعد مرحلتها التأسيسية الأوستينية، حيث قدّم سيرل تصنيفا خماسيا لأفعال الكلام بديلا عن تصنيف أوستين، ووجّه اهتمامه نحو الفعل الكلامي غير المباشر وما يترتّب عنه من قوى إنجازية مستلزمة.
- تعدّ ظاهرة الخبر والإنشاء مقابلا تداوليا صريحا للفعل الكلامي في تراثنا العربي كما أكّد على ذلك العديد من الباحثين العرب المعاصرين، ولخصوصيات البحث اللغوي العربي الذي قام على اعتبارات تداولية شديدة العناية بعنصر السياق وما ينتج عنه من مقامات كلامية.
- إنّ تصنيف البلاغيين العرب لأضرب الخبر (الابتدائي - الطلبي - الإنكاري) هو تصنيف تداولي محض فيه عناية خاصّة بحال المخاطب أثناء إلقاء الخبر إليه.

- تحفل صيغ الإنشاء الطلبي كثيرا بالأفعال الكلامية مقارنة بصيغ الإنشاء غير الطلبي نتيجة توجّه المتكلّم بطلب إلى المخاطَب يستلزم ردّة فعل تعدّ "فعلا تأثيريّا بالقول" في العرف التداولي الحديث.

- لم يقتصر البحث في ظاهرتي الخبر والإنشاء على البلاغيين فقط، بل إنّنا نجد الأصوليين أيضا قد اهتمّوا بهما لارتباط الخبر والإنشاء، وبالأخصّ الإنشاء، بإصدار الأحكام وفق بُعد مقاصديّ شرعيّ.

هوامش البحث:

[1] ينظر: فان ديك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي -، ترجمة عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013، ص 227.

[2] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية،، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007م، ص 155. وينظر، فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين على غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1،2007م، ص 53 وما بعدها.

[3] ينظر: جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة - كيف ننجز الأشياء بالكلام -، ترجمة عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص13 وما بعدها. وينظر آن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم - علم جديد في التواصل-، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد شيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، يوليو 2003، ص 29 - 30.

[4] ينظر: جون أوستين، المرجع نفسه، ص 91 وما بعدها.

[5] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص 44.

[6] ينظر: أوستين، المرجع السابق، ص 123 وما بعدها. وينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية "في التراث اللّساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص 41-42-43. وينظر: عمر بلخير، المرجع السابق، ص 158.

[7] ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 47.

[8] ينظر:

John.R.Searle, Sens et expression-études de théorie des actes du langage, traduit par Joëlle Proust, les Editions de minuit, paris, 1982, p 48.

النصّ الأصلي:

«la première chose à remarquer, à propos de ces listes, c'est qu'elles classent non pas des actes illocutoires, mai des verbes illocutoires…».

[9] ينظر: آن ربول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 32.

- ترجمة المصطلحين لسيف الدين دغفوس ومحمد شيباني.

[10] John searle, op.cit, p 52…57

وينظر: جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف والمركز الثقافي العربي والدار العربية للعلوم، الجزائر - المغرب - بيروت، ط1، 2006م، ص214 وما بعدها.

[11] ينظر: المرجع نفسه، ص 151-152. وينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ت سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، د.ط، د.ت، ص 66 وما بعدها.

[12] ينظر: آن ربول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 267.

[13] John searle, op.cit, p 71

[14] Ibid, p 71...75 وينظر: آن ربول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 59.

[15] محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص51.

[16] فرانسواز أرمينكو، المرجع السابق، ص 71-72.

[17] John searle, op.cit, p 168

[18] ينظر: أحمد محمود نحلة، المرجع السابق، ص 51.

[19] فرانسواز أرمينكو، المرجع السابق، ص 72.

[20] عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية -، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004م، ص 6.

[21] أحمد محمود نحلة، المرجع السابق، ص 84-85.

[22] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني بيروت، لبنان، ط 6، 1985م، ص 84.

[23] مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 49.

[24] ينظر: المرجع نفسه، ص 56-57.

[25] أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م، ص 253.

[26] ابن سينا، الشفاء/ المنطق/ العبارة، تحقيق محمود الخضيري وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء 1، د.ت، ص 31.

[27] القزويني، المرجع السابق، ص 85.

[28] السكاكي، المرجع السابق ، ص 253.

[29] ينظر: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 78.

[30] المرجع نفسه، ص 58.

[31] ينظر: نفسه، ص 57 وما بعدها. وينظر: أحمد محمود نحلة، المرجع السابق، ص 94، 95.

[32] ينظر: مسعود صحراوي، نفسه، ص 71 وما بعدها.

[33] القزويني، المرجع السابق، ج1، ص 86.

[34] المرجع نفسه، ج 1، ص 87-88.

[35] ينظر: أبي حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د.ت، ج2، ص 162 وما بعدها.

[36] ينظر: محمود نحلة، المرجع السابق، ص 47.

[37] ينظر: عبد الفتاح فيود، علم المعاني - دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني -، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 4، 2015، ص 45-46.

[38] ينظر: نعمان بوقرّة، نحو نظريّة لسانية عربية للأفعال الكلامية - قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية-، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 259.

[39] ينظر: السكاكي، المرجع السابق، ص 258-259. وينظر: القزويني، المرجع السابق، ص 92-93.

[40] ينظر: مسعود صحراوي: المرجع السابق، ص 95.

[41] ينظر: المرجع نفسه، ص 97. وينظر: J.searle, sense et expression, p 44

[42] ينظر: عبد الفتاح فيود، المرجع السابق، ص 51 وما بعدها.

[43] القزويني، المرجع السابق، ص 227، كما أشار إلى الإنشاء الطلبي بمصطلح الطلب، بينما جمع السكاكي هذه الأساليب الإنشائية تحت مصطلح قانون الطلب.

[44] مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 106.

[45] ينظر: السكاكي، المرجع السابق، ص 302 وما بعدها.

[46] ينظر: يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي - الاستراتيجية والإجراء - ،جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2007م، ص 282.

[47] ينظر: عبد الفتاح فيود، المرجع السابق، ص 419 وما بعدها.

[48] ينظر: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 111.

[49] ينظر: المرجع نفسه، ص 116.

[50] ينظر: عبد الفتاح فيود، المرجع السابق، ص 357 وما بعدها.

[51] ينظر: المرجع نفسه، ص 65.

[52] ينظر مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 121.

[53] ينظر: عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية - علم المعاني -، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009م، ص 71.

[54] الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م، ص 65.

[55] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001م، ص 93.

[56] ينظر: المرجع نفسه، ص 93-94.

[57] ينظر أبو عباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م، ج4، ص 186.

[58] عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص 162 وما بعدها.

[59] ينظر: مسعود صحراوي ، المرجع السابق، ص 122.

[60] ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

[61] وينظر: عبد الفتاح فيود، المرجع السابق، ص 354.

[62] ينظر: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 123-124. وينظر: يحي رمضان عبد التواب، القراءة في الخطاب الأصولي- الاستراتيجية والإجراء -، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2007م، ص 273-274.